توفير الزيوت والكسب

للمهندس الزراعى محمد على قاسم

إخصائى الإنتاج الحيوانى ومدير عام شركة النيل الزراعية

يعتبر نقص الإنتاج المحلى فى الزيوت ونقص كسب بذرة القطن غير المقشورة بمصر فى الوقت الحاضر من أهم المسائل التموينية التى تشغل بال المسئولين بالحكومة، وكذلك الهيئات المشتغلة بصناعة عصير الزيوت والمهتمين بتربية الحيوان على السواء. ونود أن نعرض هنا باختصار لاقتراح يحل هاتين المشكلتين الرئيسيتين، فقد نقص كسب بذرة القطن غير المقشورة بمصر، وزاد الطلب عليه فى السنوات الأخيرة زيادة كبيرة تجاوزت المعروض (الإنتاج المحلى جميعه بعد وقف التصدير إلى الخارج) وأصبحت أسعار هذا الكسب ترتفع أحيانا إلى الضعف أو أكثر، وتتعالى بسبب هذه الحالة الشكوى من جانب مربى الحيوان، كما يتحمل آثارها المستهلك للمنتجات الحيوانية، وهذا ما دعا الحكومة إلى التدخل مرارا وفرض رقابتها على إنتاج هذه المادة، وتنظيم تداولها فى الأسواق، وحظر استخدامها فى الحريق أو التسميد أو فى غير أغراض تغذية الحيوان، وكان القرار الوزارى رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٤ آخر ما صدر فى هذا الشأن. ولما كانت الحكومة بصدد تعديل هذا القرار لمحاولة إحكام الرقابة على تداول هذه المادة، فقد رأيت من الضرورى أن ابدى مالدى من اقتراحات فى هذا السبيل لعلها تعين على الوصول إلى الحل السليم المحقق للمصلحة العامة للبلاد.

واقترح لحل هذه المشكلة التى تزداد تعقيدا يوما بعد يوم، أن تقوم الحكومة باستيراد كميات من بذرة القطن من السودان لا تقل عن مائة ألف طن سنويا لعصرها بالمعاصر المصرية فتتحقق للبلاد فوائد كثيرة منها:

١ — كمية بذرة القطن المقترح استيرادها من السودان وقدرها ١٠٠,٠٠٠ طن

تنتج عند عصرها نحو ٢٠,٠٠٠ طن من الزيت ، يمكن أن تستخدم فى سد العجز الملحوظ فى كمية الزيت ، فمن المعروف أن ما تحتاج إليه مصر سنويا فى الوقت الحاضر من الزيوت والدهون يبلغ نحو مائة وسبعين ألف طن للغذاء الآدمى أو للأغراض الصناعية . ولا تنتج مصر الآن أكثر من ١٣٠,٠٠٠ طن ، والباقى وقدره ٤٠,٠٠٠ طن تستورد من الخارج ، والإنتاج المحلى للزيوت محدود تقريبا ، كما أن إنتاج مصر من بذرة القطن ومحدود كذلك ، ولا تنتظر زيادة فى إنتاج مصر من الزيوت والبذرة فى المستقبل تفى باحتياجات البلاد الحالية ، فضلا عن الزيادة التى تتبع زيادة عدد السكان .

٢ — تبلغ كمية الكسب المنتظرة من ١٠٠,٠٠٠ طن بذرة قطن سودانى نحو ٨٠,٠٠٠ طن ، وهى كمية لا بأس بها ، ويمكن استخدامها فى مقابلة الطلبات المتزايدة على هذا الكسب محلياً ، وينتظر أن تغطى العجز الحالى فى كميته ، وقد تفيض عنه . فإذا بقى منها شىء صدر إلى الخارج على هيئة أعلاف مصنوعة .

٣ — استيراد هذه البذرة يساعد على تشغيل جزء من القدرة الإنتاجية الكبيرة المعطلة فى معاصر الزيوت بمصر فى الوقت الحاضر بسبب عدم توفر البذور الزيتية اللازمة للعصير ، وتقدر هذه القدرة المعطلة بنحو ٥٠٪ من الطاقة الإنتاجية للمعاصر .

ومن الطبيعى أن يترتب على زيادة تشغيل المعاصر ، تشغيل بعض الأيدى المعطلة ، واستثمار رءوس أموال جديدة فضلا عن أن شراء البذرة من السودان بالعملة المصرية أفضل من استيراد الزيوت والدهون من الخارج بالعملة الصعبة .

زيادة الإنتاج الحيوانى وسيلة من وسائل توفير الدهون :

إن الغرض الأساسى من تربية الحيوان الزراعى هو الحصول على المنتجات الحيوانية من لبن ولحم وبيض ، وتشغيل الحيوان فى العمل الزراعى ، وتوفير الأسمدة العضوية أو غير ذلك من الأغراض ، ولكنا نود أن نشير باهتمام إلى أن تنمية الإنتاج

الحيوانى تؤدى مع ذلك إلى توفير قدر كبير من الدهون الحيوانية التى تفتقر إليها البلاد ، وتستورد مصر سنوياً نحو ٥٠٠٠ طن من الدهون الحيوانية فى الوقت الحاضر ، ومما لاشك فيه أن إنتاج أى زيادة فى كمية الألبان تستتبع انتاج زيادة فى كمية الزبد والمسلى (السمن) كما أن زيادة عدد الحيوانات المسمنة تستتبعها زيادة فى كمية الدهون الجوفية الناتجة فى هذه الحيوانات ، كما أنه يقلل من استهلاك الزيوت والدهون عند طهى لحومها .

لذلك يجب علينا أن نضع نصب أعيننا هذه الحقيقة كلما بحثنا فى مشكلة نقص انتاج الزيوت والدهون فى مصر لكى يكون الاهتمام بالإنتاج الحيوانى أحد وسائلنا الهامة فى سبيل سد النقص الظاهر فى انتاج الزيوت والدهون .

تدبير المال اللازم لتنفيذ المشروع :

متوسط سعر بذرة القطن بالسودان نحو ٣٣ جنيها للطن ، فى حين أن سعرها بمصر نحو تسعة جنيهات و ٢٨٠ مليما للطن فى الوقت الحاضر ، ولكى ندبر الفرق بين ثمن بذرة القطن المقترح استيرادها وثمن الكمية المساوية لها من البذرة المحلية دون تحميل ميزانية الدولة أى أعباء جديدة ، نقترح أن يجرى تمويل هذا المشروع عن طريق رفع سعر كسب بذرة القطن غير المقشورة الى عشرة جنيهات للطن ، ومن هذه الزيادة يمكن أن نحصل على مبلغ يتراوح بين ١,٥٠٠,٠٠٠ و ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا وهو مبلغ يكفى لدفع الفرق بين السعر الخارجى والسعر المحدد محليا لكمية بين ٨٠,٠٠٠,٠٠٠ و ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ طن من بذرة القطن .

كذلك يمكن أن يشارك الزيت فى تغطية فرق سعر البذرة ، برفع سعر أقة الزيت عشرة مليمات .

الآثار المترتبة على رفع سعر زيت كسب بذرة القطن :

سيكون أثر هذه الزيادة فى سعر الزيت محتملا حتى بالنسبة للطبقات الفقيرة ، إذ أن متوسط ماتتحمله الأسرة بسبب هذه الزيادة هو نحو ثلاثين مليما شهرياً ، حسب المقررات الحالية للأفراد من الزيت ، ومن المعروف أن السعر المحدد بمصر لزيت بذرة القطن أقل كثيراً من سعره بجميع البلاد الأخرى .

وكذلك الحال بالنسبة لكسب بذرة القطن ، فأسعاره بمصر أقل بكثير من مثيلاتها بالدول الأخرى ، يضاف إلى ذلك أن القيمة النقدية المحددة لكسب بذرة القطن بمصر أقل بكثير من القيمة الغذائية لهذه المادة إذا قيست بأنواع الكسب الأخرى أو غيرها من مواد العلف المختلفة ، ويعتبر هذا من أهم أسباب زيادة الإقبال الملحوظ على استهلاك كسب بذرة القطن ، وتفضيله على جميع مواد العلف الأخرى المتوفرة بمصر .

لهذا يجب ألا يدهش أحد إذا دعونا إلى اعادة النظر فى تسعير كسب بذرة القطن غير المقشورة ، وتعديل سعره إلى عشرة جنيهات للطن كخطوة أولى .

والاعتراض الوحيد الذى يمكن أن يوجه إلى هذه الزيادة المقترحة فى السعر هو ما يخشاه البعض من تأثيرها فى رفع تكاليف الإنتاج الحيوانى خصوصا اللحوم ، ولكننا نبادر فنؤكد أن هذه الزيادة لن تؤثر على الإطلاق فى سعر المنتجات الحيوانية ، إذ من المؤكد أن أكثر كمية الكسب الحالية تصل إلى أغلب المستهلكين الحقيقيين بأسعار مرتفعة كثيراً عن السعر المقترح ، بل قد تتجاوز أسعاره ضعف السعر المقترح فى بعض الأوقات ، عندما يشتد الطلب على الكسب صيفاً ويزيد عن المعروض ، كذلك يجب ألا تفوتنا الإشارة إلى أن رفع سعر كسب بذرة القطن غير المقشورة إلى عشرة جنيهات للطن ليست فيه أية مغالاة ، فالسعر المقترح يقل كثيراً عن نصف سعر هذا الكسب نفسه فى الدول الأخرى .

فإذا امكنت زيادة المعروض من هـــذا الصنف بحيث يفى بالمطلوب منه أو يفيض عنه ، فسينتظم تسويق هذا الصنف طبيعياً وسيلتزم المتعاملون فيه حدود التسعير المحدد .

العلف الصناعى هو السبيل الوحيد لحل مشكلة تغذية الحيوان بمصر :

إذا كنا قد حاولنا بهذه المقترحات أن نجد حلا لمشكلة نقص كسب بذرة القطن غير المقشورة ، فإننا لا نعنى سوى الوصول إلى علاج سريع مؤقت ، وما أغنانا عن هذا العلاج إذا سارعت الحكومة إلى تنفيذ الحل الطبيعى الذى

اقتنعت به ولم تتخذ خطوات ايجابية كافية فى سبيل تنفيذه حتى الآن ، وهو التوسع فى صناعة علف الحيوان على الأسس الفنية لاستيعاب جميع مخلفات الصناعة الصالحة بما فيها هذا الكسب لينتج لدينا من الأعلاف أضعاف كمية الكسب ، فيتوفر الغذاء الحيوانى لجميع الحيوانات المصرية بكمية كافية وبأسعار معقولة .

ونود أن نؤكد أنه فى اليوم الذى يبطل فيه استخدام كسب بذرة القطن غير المقشورة على انفراد فى تغذية الحيوان ، ويستعاض عنه بالأعلاف الصناعية الفنية ـ تكون مصر قد نجحت فى علاج مشكلة نقص مواد العلف الحيوانية من ناحية ، وخطت خطوة حاسمة نحو زيادة الإنتاج الحيوانى المفتقرة إليه البلاد من ناحية أخرى .